



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**

مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149

PISSN: 1813-1719



**The Impact of Accounting for Installment Sales Revenue According to
IFRS 15 on the Financial Performance of Real Estate Development
Companies in the Kurdistan Region: Applied study at North Gate
Company**

Arin Ali Mohammed* ^A, Ali Malallah ALSendy ^B

^A Technical Institute of Administration/Duhok Polytechnic University

^B College of Administration and Economics/ University of Mosul

Keywords:

IFRS 15 standard, financial performance

ARTICLE INFO

Article history:

Received	20 Jul. 2025
Received in revised form	30 Jul. 2025
Accepted	17 Aug. 2025
Available online	30 Jun. 2026

© THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER
THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Arin Ali Mohammed

Technical Institute of Administration/Duhok
Polytechnic University



Abstract: The research aims to practically apply IFRS 15 to installment sales revenues in real estate development companies, and to analyze the differences between the results of applying this standard and the results provided by the unified accounting system, with the aim of demonstrating the extent of the impact of the transition to the standard on the timing and measurement of revenues in real estate development companies and its impact on financial performance. Through an applied study at North Gate Company, the research was based on a main hypothesis stating that there is a fundamental difference in the timing and basis of measuring revenues resulting from installment sales operations in real estate development companies when applying IFRS 15 compared to the unified accounting system. This in turn is reflected in performance results. The research concluded with several conclusions, the most important of which is that there is a fundamental difference between the basis for measuring revenues from installment sales operations according to the unified accounting system adopted by the real estate development company in the research sample and the basis for measuring them according to the International Financial Reporting Standard (IFRS 15) Revenue from Contracts with Customers. This in turn leads to different performance results when switching to the application of the International Financial Reporting Standard (IFRS 15).

تأثير المحاسبة عن إيرادات عمليات البيع بالتقسيط وفقاً لـ IFRS15 على الأداء المالي لشركات التطوير العقاري في إقليم كردستان: دراسة تطبيقية في شركة (North Gate)

نارين علي محمد برواري
كلية التقنية الادارية
جامعة دهوك التقنية

علي مال الله عبدالله
كلية الادرة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث إلى تطبيق معيار IFRS 15 عملياً على إيرادات البيع بالتقسيط في شركات التطوير العقاري، وتحليل الفروقات بين نتائج تطبيق هذا المعيار وبين النتائج التي يوفرها النظام المحاسبي الموحد، وذلك بهدف بيان مدى تأثير التحول إلى المعيار على توقيت وقياس الإيراد لشركات التطوير العقاري وانعكاس ذلك على الأداء المالي.. من خلال دراسة تطبيقية في شركة North Gate وبني البحث على فرضية رئيسية مفادها يوجد اختلاف جوهري في توقيت وأسس قياس الإيرادات الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط في شركات التطوير العقاري عند تطبيق معيار IFRS 15 مقارنة بالنظام المحاسبي الموحد. مما ينعكس بدوره على نتائج الأداء. وخلص البحث على عدد من الاستنتاجات أهمها هناك اختلاف جوهري بين أسس قياس الإيرادات عمليات البيع بالتقسيط وفقاً للنظام المحاسبي الموحد المعتمد في شركة التطوير العقاري عينة البحث وبين أسس قياسها وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء. والذي بدوره يؤدي إلى اختلاف نتائج الأداء عند التحول إلى تطبيق ومعايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15).

الكلمات المفتاحية: معيار (IFRS 15)، الأداء المالي

المقدمة

تعد الإيرادات من أهم عناصر القوائم المالية الأساسية التي تضمن استمرارية الشركة وهي رقم حاسم في تقييم الأداء المالي للشركة إذ إنه لا يمكن أن يكتب لمنشأة ما الاستمرارية دون تحقيق إيرادات تزيد عن التكاليف. وتعد مشكلة الاعتراف بالإيراد من أصعب المشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة، ورغم وجود بعض الإرشادات العامة، إلا أن تعدد الطرق المستخدمة في تسويق المنتجات والخدمات تجعل من الصعوبة بمكان وضع قواعد تنطبق على كل الحالات. وتعد شركات التطوير العقاري من أهم الشركات التي تتعامل مع عمليات البيع بالتقسيط إذ تزداد مشكلة قياس الإيراد والاعتراف بالإيراد المصاحبة لعمليات البيع بالتقسيط في هذه الشركات لكون الاقساط تسدد على أكثر من سنة مالية.. ومن أهم هذه المشاكل المقابلة بين الإيراد والمصروفات وطريقة تحقق الإيراد وهذا بدوره ينعكس على الأداء المالي للشركة. وعلى الرغم من المشكلات المحاسبية التي نشأت عن البيع بالتقسيط إلا أنه يمكننا القول بأن هذا الأسلوب سوف يظل واحداً من المظاهر الأساسية للاقتصاد المعاصر ولذلك يتعين على المحاسبين دراسة هذه المشكلات وتبني أكثر الطرق المحاسبية فاعلية بما يمكن من قياس نتيجة عمليات البيع بالتقسيط والرقابة عليها والتقرير عنها، واعتماد الاجراءات المحاسبية التي تتناسب وطبيعة عمليات هذه العقود لبيان تأثيرها على نتيجة النشاط والمركز المالي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: تطبق شركات التطوير العقاري في إقليم كردستان ومنها عينة الدراسة النظام المحاسبي الموحد الصادر عن ديوان الرقابة المالية العراقي عام 2011 وقد سعى الديوان خلال السنوات الأخيرة الماضية إلى تطوير النظام المحاسبي من خلال اعتماد معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية وأصدر نسخة محدثة في عام 2024 من النظام المحاسبي الموحد وطبق النظام بنسخته الجديد بشكل تجريبي في عدد من الشركات العامة وأصدر الديوان تعليمات بتطبيق النظام بشكل الزامي اعتباراً من السنة المالية 2025. وبغض النظر عن مدى التزام شركات التطوير العقاري في إقليم كردستان بتطبيق النسخة الجديدة من النظام باعتبارها شركات خاصة، إلا أن تبني النظام لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية يعد خطوة في الاتجاه الصحيح لمواكبة التطورات في العمل المحاسبي. وبناء على ذلك يمكن تحديد مشكلة البحث بسؤال رئيس مفاده: ما هو تأثير تطبيق المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط وفقاً لمعيار IFRS 15 على الأداء المالي لعينة الدراسة؟ ويشترك من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ماهي إجراءات المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط وفقاً لمعيار IFRS 15
2. ماهي إجراءات المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط وفقاً للنظام المحاسبي الموحد بشكل عام وعينة الدراسة بشكل خاص.
3. ما مدى توافق إجراءات المحاسبة عن عمليات البيع بالتقسيط وفقاً للنظام المحاسبي الموحد مع إجراءات المحاسبة عنها وفقاً لمعيار IFRS 15؟

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث في أن شركات التطوير العقاري حقق تطوراً متسارعاً في السنوات الأخيرة في مدينة دهوك وأصبحت لها دور كبير في عملية التنمية الاقتصادية، كما تتجلى أهمية الدراسة في توضيح إجراءات المحاسبة عن إيرادات عمليات البيع بالتقسيط وفقاً للتطبيقات المعيار IFRS 15 تحت مسمى معيار الإيراد من العقود مع العملاء وطرق تطبيقه، وأيضاً وصف أسلوب مبيعات التقسيط في المحاسبة لغرض قياس إيرادات شركات العقارية التي تمارس البيع لشركات العقارية أو التطوير العقاري.

ثالثاً. هدف البحث: يهدف البحث إلى تطبيق معيار IFRS 15 عملياً على إيرادات البيع بالتقسيط في شركات التطوير العقاري، وتحليل الفروقات بين نتائج تطبيق هذا المعيار وبين النتائج التي يوفرها النظام المحاسبي الموحد، وذلك بهدف بيان مدى تأثير التحول إلى المعيار على توقيت وقياس الإيراد لشركات التطوير العقاري وانعكاس ذلك على الأداء المالي.. من خلال دراسة تطبيقية في شركة

North Gate

رابعاً. فرضية البحث: يبنى البحث الفرضية الرئيسة الآتية: يوجد اختلاف جوهري في توقيت وأسس قياس الإيرادات الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط في شركات التطوير العقاري عند تطبيق معيار IFRS 15 مقارنة بالنظام المحاسبي الموحد. مما ينعكس بدوره على نتائج الأداء.

خامساً. منهجية البحث: من أجل تحقيق أهداف البحث واختبار فرضياته تم المنهج الوصفي التحليلي في جانبه النظري، وذلك من خلال مراجعة الأدبيات المحاسبية ذات الصلة بموضوع الاعتراف بالإيرادات، مع التركيز على متطلبات معيار IFRS 15 من جهة، وممارسات النظام المحاسبي الموحد من جهة أخرى. كما تعتمد الدراسة على المنهج الكمي المقارن في جانبها العملي، من خلال

مقارنة إجراءات المحاسبة عن إيرادات الشركة عينة البحث وفقاً للنظام المحاسبي الموحد المعتمد من قبلها وإجراءات المحاسبة عن هذه الإيرادات وفقاً لمعيار IFRS 15 من خلال الدراسة التطبيقية.

المبحث الثاني: عمليات بيع بالتقسيط والإجراءات المحاسبية الخاصة بها

1. طبيعة وخصائص عمليات البيع بالتقسيط

أولاً. مفهوم عمليات البيع بالتقسيط: هناك تعريفات عدة لعمليات البيع بالتقسيط جميعها تدور حول معنى واحد ومنها: من الناحية القانونية تعرف عمليات البيع بالتقسيط بأنها عقود البيع، تتضمن قيام البائع بتقديم السلع والخدمات مقابل تعهد المشتري بتنفيذ الالتزام المبرم ودفع الأقساط خلال فترات زمنية لاحقة وقد يحمي البائع حقوقه من خلال الاحتفاظ بملكية المنتج وفقاً لتفاهية البيع المشروطة أو الرهن العقاري: (Deltacpe LLC، 20148) ومن الناحية المالية بأنه ترتيب تمويلي يسمح فيه البائع للمشتري بتسديد الدفعات على مدى فترة زمنية طويلة، (CFI team, 2023). كما يعرف بأنه بيع السلعة بثمن مؤجل أعلى من الثمن الحالي، على أن يكون دفع الثمن مفرقاً إلى أجزاء معينة، وتؤدي في أزمنة محددة معلومة (مسعودي، 2024:19). ويعرف أيضاً بأنه عقد يلتزم بموجبه البائع بنقل ملكية شيء معين إلى المشتري مقابل ثمن يُدفع على أقساط دورية خلال مدة زمنية متفق عليها، وقد يشمل العقد شروطاً خاصة تتعلق بفسخه أو ملكية المبيع حتى سداد القسط الأخير (حنيفات، 2021:15).

وبناء على ما سبق يمكن تعريف البيع بالتقسيط هو عقد يلتزم بموجبه البائع بنقل ملكية سلعة أو منفعة إلى المشتري مقابل ثمن مؤجل يُسدد على أقساط دورية خلال مدة زمنية متفق عليها، وقد يحتفظ البائع بالملكية حتى سداد كامل الثمن، ويُعد هذا العقد من وسائل التمويل الاستهلاكي التي تخضع لإطار قانوني يهدف إلى تنظيم العلاقة وحماية الأطراف المتعاقدة.

ثانياً. خصائص عمليات البيع بالتقسيط: تتميز عمليات البيع بالتقسيط بالمزايا الآتية:

1. ارتفاع نسبة مجمل ربح ففي عملية البيع بالتقسيط ترتفع نسبة مجمل ربح مقارنة بنسبة مجمل الربح للمبيعات النقدية وذلك كون سعر بيع البضاعة المباعة تأخذ بعين الاعتبار ما يأتي (حميدات وخداش، 2013:69).

أ. فوائد الائتمان، إذ إن مبيعات التقسيط تتضمن تحصيل قيمة السلعة المباعة على أقساط عدة قد تمتد لعدة سنوات لذلك يتضمن السعر الإجمالي للسلعة مبلغاً يمثل فوائد إضافية.

ب. تقليل الخسائر المحتملة للديون المعدومة الناتجة عن عدم التحصيل، ويقوم البائع عادة بالتخفيف من مخاطر البيع بالتقسيط بإدراج شرط في عقد البيع يتضمن الحق في استرداد السلعة من العميل في حال التخلف عن تسديد الأقساط، وكذلك استلام دفعة مقدمة كبيرة نسبياً من العميل عند البيع.

ج. استخدام عقد المبيعات المشروطة ينص على أن ملكية البضاعة لا تنتقل للمشتري إلا بعد سداد كل الأقساط.

د. استخدام أوراق الدفع المضمونة برهن على البضاعة المباعة.

2. يترتب على عملية البيع بالتقسيط سلسلة من المدفوعات على مدى شهور أو سنوات عدة. وعند التعاقد يستلزم الأمر دفع مبلغ مقدماً. ولأن البائع عليه أن ينتظر فترة من الزمن حتى يتمكن من تحصيل سعر البيع، لذلك يحمل الرصيد غير المدفوع بأعباء فوائد.

3. ارتفاع مخاطر عدم التحصيل بدرجة كبيرة فالعملاء الذين يشترون بالتقسيط يكون وضعهم المالية أضعف من أولئك الذين يشترون نقداً، فضلاً عن ذلك، قد يتغير المركز الائتماني للعملاء وتنخفض قدرتهم على الدفع بدرجة ملحوظة خلال فترة سريان عقد البيع بالتقسيط.
 4. تتباين حقوق البائعين في الرصيد غير المحصل من عقد البيع أو استرداد الأصل المبيع. ويرجع هذا التباين الأسباب عديدة منها نوع الصناعة أو المجال التجاري، والشروط التي ينطوي عليها عقد البيع، ثم الشروط أو القواعد القانونية التي تحتم عليه إعادة حيازة الأصل المبيع.
 5. زيادة مصروفات التحصيل، وبصفة خاصة إذا امتدت فترات التحصيل لمدد طويلة، وتزداد كذلك المصروفات المحاسبية، وسوف يلاحظ أن القدر الأكبر من رأس المال العامل يرتبط بحساب عملاء البيع بالتقسيط ونتيجة هذه المشكلات تضطر بعض منشآت البيع التجزئة إلى بيع حسابات عملاء البيع بالتقسيط إلى شركات تمويل متخصصة في الائتمان وأنشطة التحصيل.
- 2. الأسس المحاسبية الخاصة بعمليات البيع بالتقسيط:** تعد عملية تحديد الدخل الصافي على المبيعات بالتقسيط مسألة معقدة، ويرجع السبب في ذلك إلى صعوبة التعرف على الإيراد وما يرتبط به من تكاليف ومصروفات في الفترة المحاسبية التي تمت فيها عملية البيع. والمشكلة الأساسية للعمليات البيع بالتقسيط تتركز في استخدام الأساس المناسب والتوقيت المناسب للاعتراف بإيرادات عمليات البيع بالتقسيط في سبيل الوصول إلى مقابلة عادلة بين الإيرادات والمصروفات خلال السنة المالية ومن ثم تحديد صافي نتيجة النشاط الفترة.
- ف عند الاعتراف بالمصروفات يحاول المحاسبون إتباع المدخل الذي يقول: «دع المصروفات تتبع الإيرادات. فالنفقات لا يعترف بها كمصروفات عند سداد الأجور - مثلاً - أو عند أداء العمل أو عند إنتاج المنتج، ولكن عندما يساهم هذا العمل (الخدمة) أو المنتج في تحقيق الإيراد. (وإذا لم تساهم تعد خسارة) وبذلك يرتبط الاعتراف بالمصروفات بالاعتراف بالإيرادات، إذ تعرف هذه الممارسة بمبدأ المقابلة لأنها تتضمن مقابلة المجهودات (المصروفات) بالإنجازات (الإيرادات) عندما يكون من المناسب إجراء ذلك بصورة عملية (سمية وآخرون، 2022: 19)
- ونظراً لتباين الظروف في مجتمع الأعمال بشكل عام وطبيعة إيرادات عمليات البيع بالتقسيط والمخاطر المحيطة بها يستخدم المحاسبون خمسة مداخل للاعتراف بالإيرادات من المبيعات بالتقسيط وهي:
- أ. **أساس الاستحقاق المحاسبي:** يقصد بأساس الاستحقاق بأنه الأساس الذي يعترف بالمعاملات المالية بمجرد تحققها وليس بالضرورة عند الدفع أو الاستلام الفعلي النقدي، ويبلغ عنها في التقارير والقوائم المالية للفترة المتعلقة بها هذه المعاملات المالية (Abubaker et al., 2019: 105).
 - ب. **أساس النقدي:** يقصد بالأساس النقدي أن تتم ترجمة الأحداث ذات التأثير النقدي، وأن تتوافق الأحداث التي تتأثر بها عملية القياس خلال مدة معينة مع الإيرادات والنفقات النقدية فقط، فأساس القياس النقدي، وهذا ما يشير إلى تطابق صافي الدخل مع صافي النقد في خلال فترة معينة في الوحدات الاقتصادية الهادفة للربح (Tudor & Alexandra, 2020: 2).
 - ج. **أساس استرداد التكلفة:** يقوم هذا الأسلوب في المعالجة المحاسبية للبيع بالتقسيط على أساس عدم جواز الاعتراف بأي الأرباح تتحقق من البيع بالتقسيط إلا بعد التأكد من استرداد تكلفة السلعة المباعة بالكامل، لأنه عند هذه النقطة الزمنية يكون المشروع قد أنجز الأحداث الرئيسية من دورة تحقق الربح (البيع والتسليم، وتوافر الدليل الموضوعي لقياس القيمة الحقيقية للربح) (حنان وكحالة، 2009: 363).

د. أساس استرداد جميع الأقساط: في ظل طريقة الأرباح المؤجلة يتم تأجيل الاعتراف بالإيراد (مجمّل الربح حتى يتم تحصيل قيمة البضاعة المباعة كاملة نقداً) (أي تحصيل كل الأقساط) (عيناء، 2021:206).

هـ. أساس تحصيل الأقساط: يركز هذا الأسلوب على عملية التحصيل بدلاً من عملية البيع، إذ إنه يعترف بالدخل في فترات التحصيل وليس في فترة البيع، ويبرر استخدام هذا أسلوب في المحاسبة على أساس أنه عند عدم وجود مؤشر مناسب لتقدير مدى القابلية للتحصيل، فإنه يجب الاعتراف بالإيراد لحين تحصيل النقدية (أبراهيم، 2014:78).

ورغم أن الاعتراف بالإيراد يختلف باختلاف الأساس المستخدم إلا أن تحقق الإيراد بصفة عامة يرتبط بالمعاملات مع الأطراف الخارجية أي أنه ناتج عن معاملات حقيقية مع الآخرين. ولو نظرنا إلى مفهوم تحقق الإيرادات في إطار المتغيرات الحديثة والاقتصادية والإدارية ومنها ظهور عمليات البيع بالتقسيط لتأكدنا من ضرورة إعادة النظر في هذا المفهوم التقليدي. ومن أهم المجالات التي ينبغي أن يشملها مفهوم تحقق الإيراد ما يأتي (العوام، 2011: 29-30):

- ❖ إمكانية الاعتراف بالإيرادات مرحلياً قبل انتهاء العمليات طالما أن هناك ظواهر مؤكدة لتحقيق الإيرادات جزئياً مثل عمليات التأجير التمويلي وأنشطة المقاولات والبيع بالتقسيط.
- ❖ إمكانية الاعتراف بالإيرادات على الرغم من عدم وجود علاقة قانونية قطعية بين الطرفين تحكم عملية البيع مثل حالات التأجير التمويلي. بعض الخيارات المالية وكذلك عمليات التجارة الإلكترونية التي تتم عن طريق شبكة المعلومات.
- ❖ إمكانية ربط تحقق الإيراد بأحداث مرتبطة بعملية البيع بحيث يتم تأجيل الاعتراف بالإيرادات لحين انتهاء الأحداث مثل تحويلات الأصول المالية التي يرتبط بها حق إعادة الشراء مرة أخرى وموقف الإيرادات المحققة من إعادة بيعها.
- ❖ إمكانية الاعتراف الجزئي بتحقيق الإيرادات على مستوى القطاعات داخل نفس المنشأة من خلال العمليات المتبادلة بين القطاعات والتي تبين من الدراسات الحديثة أهمية الإفصاح عن بياناتها لمستخدمي القوائم المالية.

المبحث الثالث: المحاسبة عن إيرادات عمليات بيع بالتقسيط وفقاً لـ IFRS15

1. نبذة عن المعيار الإيراد من العقود مع العملاء: تعد معايير التقارير المالية الدولية IFRS المدخل الأساسي للمحاسبة، وتسعى معظم دول العالم إلى تبنيها سواء بشكل اختياري أو إلزامي (هاشم، 2018: 1). وقد نالت الإيرادات اهتماماً كبيراً من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) ومجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، إذ عملاً على تطوير مشروع مشترك لإصدار معيار موحد يعالج مشكلات الاعتراف بالإيراد، مما نتج عنه إصدار معيار "IFRS 15 الإيراد من العقود مع العملاء".

يهدف هذا المعيار إلى إزالة التناقضات السابقة، وتوفير إطار موحد لمعالجة قضايا الإيراد وتحسين قابلية المقارنة بين التقارير المالية (EY, 2019: 4) وقد تم نشر المعيار في 28 أيار 2014 ليحل محل المعيارين IAS 18 (الإيرادات) و IAS 11 (عقود الانشاء) والتفسيرات المرتبطة بهما.

2. هدف معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15: يهدف المعيار إلى توجيه الوحدة الاقتصادية لتقديم معلومات واضحة عن الإيرادات الناتجة من العقود مع العملاء من حيث طبيعتها وتوقيتها وقيمتها،

مع مراعاة حالات عدم التأكد. ويتمثل جوهر المعيار في الاعتراف بالإيراد عند نقل السيطرة إلى العميل، فإن المبدأ الأساسي لهذا المعيار يتمثل بما يأتي (عقراوي، 2023: 38):

أ. على الوحدة الاقتصادية الاعتراف بالإيراد بشكل يصف (يمثل) عملية تقديم أو تحويل السلع والخدمات للعملاء بمبالغ تعكس البديل أو المقابل المتوقع أن تحصل أو تستحوذ عليه الوحدة الاقتصادية نتيجة نقل أو تحويل تلك السلع أو الخدمات للعملاء.

ب. على الوحدة الاقتصادية أن تأخذ بالاعتبار شروط العقد وكافة الحقائق والظروف ذات العلاقة عند تطبيق هذا المعيار، واستخدام أي ممارسات عملية لعقود ذات خصائص وظروف مشابهة.

ج. سيعمل المعيار على تحسين اعداد التقارير المالية للإيرادات وتحسين قابلية المقارنة في القوائم المالية للشركة (الاحمد، 2016: 7).

3. نطاق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15: معيار الإبلاغ المالي IFRS15 بعد بديلاً للمعيارين IAS11 و IAS18. إذ كان المعيار IAS 11 يركز على موضوع الإيرادات من عقود البناء وكيفية المعالجة المحاسبية للإيرادات والتكاليف المتعلقة بعقود البناء، ففي أغلب الأحيان يستغرق إنجاز العقد تحت التنفيذ أكثر من فترة مالية واحدة، وإن المحاسبة عن عقود البناء تركز على تخصيص إيرادات وتكاليف العقود بين الفترات المحاسبية التي يتم إنجاز العمل فيها، وأيضاً يستخدم هذا المعيار أسس الاعتراف الواردة في الإطار المفاهيمي للمعلومات المالية الصادر عن مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB لبيان توقيت الاعتراف بإيرادات وتكاليف العقد كإيراد وكمصروف وإظهارها في قائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل، كما ركز المعيار IAS18 على الإيرادات التي تنشأ نتيجة عن الأحداث والعمليات الآتية: مبيعات البضاعة، تقديم الخدمات للغير، الفائدة، الحقوق، وتوزيعات الأرباح (سليمان، 2023: 25) يتم تطبيق هذا المعيار على العقود كافة المبرمة مع العملاء باستثناء ما يأتي: (أبو نصار، 2020: 729)

أ. عقود الإيجار الواقعة ضمن نطاق المعيار التقرير المالي الدولي IFRS 16 عقود الإيجار.

ب. عقود التأمين التي تخضع لنطاق معيار التقرير المالي الدولي IFRS 17 عقود التأمين.

ج. الأدوات المالية والحقوق والالتزامات التقاعدية ضمن نطاق المعايير (IFRS9، IFRS 10، IFRS 27، IAS 28، IFRS11).

د. عمليات التبادل غير النقدية بين منظمات الأعمال العاملة في نوع الصناعة نفسه والتي تهدف إلى تسهيل عملية بيع السلع للعملاء، فمثلاً أن هذا المعيار لا ينطبق على العقود بين شركات النفط لتبادل النفط ما بينهما لمواجهة الطلب من العملاء في مواقع مختلفة في العالم.

هنالك بعض العقود يدخل جزء منها ضمن نطاق معيار IFRS15 والجزء الثاني ضمن نطاق أحد المعايير الأخرى وكما يأتي: (حميدات، 2019: 629)

❖ إذا أوضح أحد المعايير الأخرى آلية الفصل أو القياس الأولي لجزء أو أكثر من مكونات العقد، فيتم تطبيق تلك المتطلبات أولاً، ويتم تخفيض قيمة العملية بمقدار المبالغ التي تم قياسها بموجب المعايير الأخرى.

❖ وعلى العكس من ذلك في حال لم تتضمن المعايير الأخرى متطلبات الفصل والقياس الأولي لجزء أو أكثر من مكونات العقد، فيتم تطبيق معيار IFRS15 بشكل كامل على العقد.

وأيضاً تم الايضاح في معيار IFRS15 المحاسبة عن التكاليف الإضافية للحصول على عقد مع العميل والمحاسبة عن التكاليف التي تتكبدها للوفاء بالعقد مع عميل إذا كانت تلك التكاليف لا تقع ضمن نطاق معيار آخر.

4. الإفصاح وفق المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15: يهدف الإفصاح وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 إلى تقديم معلومات كافية تساعد مستخدمي القوائم المالية في فهم طبيعة ومقدار وتوقيت وعدم التأكد المرتبط بالإيرادات والتدفقات النقدية الناتجة عن العقود مع العملاء (الصاوي، 2015: 402)، ولتحقيق هذا الهدف، يجب على الشركة الإفصاح عن معلومات كمية ووصفية تتعلق بما يأتي: (IASB, 2014: 87)

- أ. العقود التي تبرمها مع العملاء.
 - ب. التقديرات المهمة والتغيرات التي تطرأ عليها عند تطبيق متطلبات المعيار.
 - ج. الأصول المعترف بها الناتجة عن تكاليف الحصول على العقود وتنفيذها.
- 5. العرض وفق المعيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15:** وفقاً لمعيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 (الإيراد من العقود مع العملاء)، يتم عرض العقود في قائمة المركز المالي ضمن الموجودات أو المطلوبات، وذلك حسب العلاقة بين أداء الشركة والمدفوعات التي يقدمها العميل، ويرى (سليفاني، 2021: 48) أن العرض يتم في القوائم المالية كما يأتي:
- أ. عرض العقود مع العملاء كموجود أو التزام أو ذمم مدينة، حسب العلاقة بين تقديم السلعة أو الخدمة ومدفوعات العميل.
 - ب. إذا تم استلام المدفوعات من العميل قبل تقديم الخدمة أو السلعة، يتم الاعتراف بالتزام العقد في قائمة المركز المالي.
 - ج. إذا قدمت الشركة الخدمة أو السلعة للعميل، يتم الاعتراف بالموجود أو الذمم المدينة إذا لم يسدد العميل المبلغ المستحق، كما يأتي:
- ❖ الاعتراف بالموجود إذا كان الحق في استلام المقابل مشروطاً بحدث زمني.
 - ❖ الاعتراف بالذمم المدينة إذا كان المقابل غير مشروط، عدا مرور الوقت.
 - ❖ تتم معالجة الذمم المدينة أو الموجود الناتج عن العقد وفقاً لمعيار (IFRS9) ويتم الاعتراف بأي انخفاض في القيمة كمصروف.

6. اتفاقيات بناء العقارات وفق للمعيار IFRIC 15: هو تفسير صادر عن "لجنة تفسيرات" (IFRIC) الذي يقدم إرشادات حول المحاسبة عن اتفاقيات إنشاء العقارات، يهدف التفسير إلى ضمان قيام الوحدات بحساب هذه الاتفاقيات بطريقة تعكس الاقتصادية الأساسية للمعاملات وتقدم معلومات مفيدة لمستخدمي القوائم المالية. ينطبق المعيار على اتفاقيات إنشاء العقارات، إذ تنقل الوحدة إلى الزبون الحق في وحدة أو وحدات محددة في مشروع عقاري قبل اكتمال البناء، ويتطلب من الوحدات الاعتراف بالإيرادات بمرور الوقت، إما باستعمال طريقة النسبة المئوية للإنجاز أو طريقة العقد المكتمل، اعتماداً على مستوى اليقين فيما يتعلق بنتيجة المعاملة (العادلي، 2024: 31).

7. أبعاد وخطوات الاعتراف بالإيراد في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 15: يقوم المعيار (IFRS15) على ثلاثة أبعاد رئيسية: (نجم، 2022: 12)

أ. **(العقد):** وهو اتفاق بين طرفين أو أكثر ينشأ عنه حقوق والتزامات قابلة للتنفيذ، وطبقاً للمعيار IFRS 15 فإن الشركة مطالبة بمعالجة عقود العملاء التي تقع في نطاق هذا المعيار فقط عند توافر شروط العقد الآتية:

الموافقة بين أطراف العقد كتابة أو شفاهية أو طبقاً لممارسة العرف التجاري المعمول بها، وكذلك قدرة الشركة على تحديد حقوق كل طرف بخصوص السلع والخدمات المطلوب تحويلها، وقدرة الشركة على تحديد شروط السداد، وكذا إمكانية حصول الشركة على الثمن الذي يحق لها مقابل السلع أو الخدمات التي سيتم تحويلها إلى العميل.

ب. **(العميل):** وهو طرف تعاقّد من الشركة للحصول على سلعة أو خدمة كنتاج لأنشطتها الاعتيادية مقابل الحصول على الثمن المتفق عليه المقابل.

ج. **(الإيراد):** وهو الدخل الناشئ من مباشرة الأنشطة الاعتيادية التي لها صفة التكرار.

أما بالنسبة للاعتراف بالإيراد يشير كل من (دهان، 2023:13)، (انور، 2022:416)، (نجم، 2022:13)، (العقراوي، 2022:47)، (سليفاوي، 2021:28)، (عبد الوهاب، 2020:167) (حميدي، 2020:545) إلى أن معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) الإيراد من العقود مع العملاء يقدم نموذج للاعتراف بالإيرادات يكون فيه المبدأ الأساسي أنه يجب على منظمة الأعمال الاعتراف بالإيراد لوصف تحويل السلع والخدمات المتفق عليها إلى العملاء بالمبلغ الذي يعكس القيمة التي تتوقع منظمة الأعمال الحصول عليها في مقابل تلك السلع والخدمات، و للاعتراف بالإيراد طبقاً لذلك المبدأ الأساسي يجب تطبيق الخطوات الخمس الآتية:

الخطوة الأولى: تحديد العقد مع العملاء: يعرف العقد أنه اتفاق بين طرفين أو أكثر من خلاله ينشئ حقوق و التزاماً قابلاً للتنفيذ (FASB, 2014: 2) إذ يعد العقد جزءاً جوهرياً في تكامل النظام القانوني في مختلف الدول ويختلف العقد من دولة إلى أخرى، إذ يعرف (الحضري، 2019: 109) العقد بأنه اتفاق بين طرفين أو أكثر لتقديم سلعة أو خدمة، وقد يكون العقد مكتوباً أو شفاهياً، على أن تتوفر فيه مجموعة من السمات، منها:

1. رضا الأطراف وقبولهم بالعقد، والتزامهم بتنفيذ ما تم الاتفاق عليه.
 2. وضوح حقوق الأطراف المتعلقة بالسلع أو الخدمات.
 3. وضوح شروط الدفع والسداد.
 4. وجود مضمون تجاري للعقد، مثل التأثير على المخاطر المالية أو التدفقات النقدية.
 5. توفر احتمال كاف بأن تقوم الشركة بتحصيل مبلغ العقد، اعتماداً على قدرة العميل ونيته في السداد.
- الخطوة الثانية: تحديد التزامات الأداء في العقد:** تعرف التزامات الأداء بأنها التزام تعاقدية من قبل منظمة الأعمال لتحويل السلع والخدمات المتميزة إلى العملاء (IFRS15, 2021: 17)، إذ يبين مجلس معايير المحاسبة المالية بأن التزامات الأداء هي الوعود التي تحدد في العقد المتفق عليه من قبل الطرفين والتي تنص على تحويل السلع والخدمات إلى العميل، فإذا كانت أكثر من سلعة أو خدمة فيجب الاحتساب بأنه أداء التزام واحد (FASB, 2014:3)، يشير المعيار إلى أن التزامات الأداء تمثل الوعود التي يجب على منظمة الأعمال تحديدها عند تقديم السلع أو الخدمات إلى العميل. ولتحقيق ذلك، يشترط توفر شرطين أساسيين (EY, 2019: 89).

1. أن تكون السلعة أو الخدمة قابلة للتمييز: بحيث يمكن للعميل الاستفادة منها بشكل منفرد أو مع موارد أخرى متاحة له بسهولة.

2. أن تكون السلعة أو الخدمة متميزة في سياق العقد: بحيث يمكن فصل الوعد بنقلها عن باقي الوعد الأخرى ضمن العقد نفسه.

الخطوة الثالثة: تحديد سعر المعاملة: عرف معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) الإيراد من العقود مع العملاء سعر المعاملة "بأنه المبلغ المقابل الذي تتوقع منظمة الأعمال الحصول عليه مقابل تقديم السلع أو الخدمات أو كلاهما وغالبا ما يكون هذا المبلغ محددًا في العقد " (IFRS15 2021: 29)، ولغرض تحديد سعر المعاملة، يتطلب معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 (الإيراد من العقود مع العملاء) أن تأخذ منظمة الأعمال في الاعتبار ما يأتي عند تحديد سعر المعاملة للعقد (ابراهيم، 2020: 965-966):

1. تقدير المبلغ المالي النقدي عند تاريخ انشاء العقد، سواء كان ثابتاً أو متغيراً أو كليهما، مع إعادة تقدير العوض المتغير في نهاية كل فترة مالية والاعتراف بالتغيرات في قائمة الدخل الشامل، كما يتم تقدير العوض غير النقدي بالقيمة العادلة له كجزء من سعر المعاملة.
2. تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة في العقد، سواء كانت سلعاً أو خدمات أو كليهما، وهذا لم تكن تلتزم به معايير المحاسبة الدولية السابقة.
3. لا يجوز إلغاء أو تجديد أو تعديل العقد بعد تاريخ انشائه، ولكن إذا تغير سعر المعاملة لأي سبب فلا يجوز إعادة تخصيص السعر ليعكس تغيرات أسعار البيع المستقلة بعد انشاء العقد، ويجب اثبات المبالغ المخصصة للالتزامات التي تم الوفاء بها كإيراد أو تخفيض للإيراد في الفترة التي حصل فيها التغير.

الخطوة الرابعة: تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء: يبين معيار التقرير المالي الدولي IFRS 15 (الإيراد من العقود مع العملاء) أن الهدف الأساسي من هذه الخطوة هو تخصيص سعر المعاملة لكل سلعة أو خدمة مميزة بمبلغ يوضح مقدار المقابل الذي تتوقع منظمة الأعمال الحصول عليه جراء تحويل السلع والخدمات المتعهد بها (IFRS15, 2014: 73-74)

الخطوة الخامسة: الاعتراف بالإيراد عند الالتزام بالأداء المنفصلة: الخطوة الأخيرة الاعتراف بالإيرادات في السجلات المحاسبية للوحدة الاقتصادية ويتم إثبات الإيرادات عندما تنفذ الوحدة الاقتصادية الالتزامات والواجبات المطلوبة منها من خلال تحويل السلعة أو الخدمة إلى العميل، وتحدث عملية النقل عند سيطرة العميل على الأصل وتحدث السيطرة على الإيرادات إما بمرور الوقت على أساس زمني، أو في نقطة زمنية محددة (Al-Shatnawi, 2017: 383) وبالنسبة لكل التزام أداء يجب على شركة تحديد ما إذا كانت الوحدة الاقتصادية تفي بالتزام الأداء بمرور الوقت عن طريق نقل السيطرة على السلعة أو الخدمة، وإذا لم تفي شركة بالتزام الأداء بمرور الوقت يتم حينها الوفاء بالتزام الأداء في وقت معين (khamis, 2016: 11)، ويرى كل من (Munter, 2016: 35) (الحضري، 2019: 110-111) أن هناك ثلاثة شروط للاعتراف بالإيرادات عند الالتزام بالأداء:

1. قدرة العميل على استخدام السلعة أو الخدمة على مدى فترة زمنية، مثل خدمات النظافة السنوية والاشتراكات.
2. سيطرة العميل على الأصل الذي تصنعه أو تجدها منظمة الأعمال، مثل شركة الإنشاءات التي تبني عقارات أو عندما يمتلك العميل الأرض بمواصفات البناء.

3. حق منظمة الأعمال القانوني في استلام المقابل المالي للأداء المنجز حتى تاريخ معين، مثل إنشاء أصل بمواصفات محددة والعقد ملزم.

المبحث الرابع: الدراسة التطبيقية

أولاً. **التعريف بعينة البحث ونظام مبيعاتها:** تأسست (North Gate) في سنة 2012 برأس المال قدر (500,000,000) دينار عراقي، بموجب القرار الصادر عن وزارة التجارة والصناعة في إقليم كردستان / المديرية العامة لتسجيل الشركات، واستناداً إلى أحكام قانون الشركات رقم 21 لسنة 1997 وتعديله في عام 2004، تأسست شركة على يد نخبة من المهندسين والخبراء ورجال الأعمال الذين يمتلكون خبرات واسعة في تصميم وتنفيذ المشاريع الفاخرة. بهدف إنشاء مجمع سكني تجاري ترفيهي عملاق كمساهمة جدية تقدم لأهالي مدينة زاخو وعلى الأرض المميزة المالكة لها والمطلّة على مجرى نهر الخابور إذ تقوم الشركة بإطلاق مشروع جيد يحمل اسم (دريم ستي) على أرض مساحتها بحدود (3) مليون متر مربع ويضم المشروع مجمع سكني متكامل، يحتوي على وحدات سكنية (شقق) و فيلا الفخمة و مجمع تجاري و مسجدان ومدارس ابتدائية واعدادية ومجمع تعليمي متكامل و ادارة ومراكز صحية و أسواق العامة و المطاعم و دور الحضانة و رياض الاطفال، إذ أعطى اهتمام خاص بتصاميم شبكات الخدمات بما يحقق الديمومة العالية للمشروع، وسيتم بالتعاون مع الإدارة المحلية لمدينة زاخو تأمين الخدمات متكاملة للمشروع من المحطات الكهربائية، الماء الصافي و الشبكات الخدمية المناسبة لمشروع بهذا الحجم ليكون مجتمع متكاملًا بخدماته كافة. تهدف الشركة إلى إنشاء (272) وحدة سكنية (شقق) و (120) فلل فخمة بأساليب حديثة وبمساحات مختلفة أعلنت الشركة عن بدء بيع الوحدات السكنية (الشقق وفلل) في سنة (2023) وفق الآلية الآتية.

1. **البيع النقدي:** وفق نظام البيع النقدي للوحدات السكنية يسدد الزبون ثمن الوحدة على ثلاث مراحل وكما يأتي:

- أ. يدفع الزبون دفعة مقدمة بنسبة تتراوح بين 30% عند توقيع العقد.
 - ب. تكون الدفعة الثانية وتكون بنسبة 40% من ثمن الوحدة تسدد على شكل أقساط شهرية متساوية خلال فترة إنشاء الوحدات السكنية البالغة (20) شهراً اعتباراً من نهاية الشهر التالي لتاريخ توقيع العقد.
 - ج. يدفع الزبون الدفعة الثالثة عند تسليم الوحدة السكنية بنفس نسبة 30% من ثمن الوحدة السكنية.
2. **البيع بالتقسيط:** وفق نظام البيع النقدي للوحدات السكنية يسدد الزبون ثمن الوحدة على أربع مراحل وكما يأتي:

- أ. يدفع الزبون دفعة مقدمة بنسبة تتراوح بين 25% - 30% (حسب نوع ومساحة الوحدة السكنية) من قيمة الوحدة السكنية (الشقق والفلل) عند توقيع العقد.
- ب. تكون الدفعة الثانية على شكل أقساط شهرية متساوية خلال فترة إنشاء الوحدات السكنية البالغة (20) شهراً تاريخ استلام الوحدات.
- ج. يدفع الزبون الدفعة الثالثة عند تسليم الوحدة السكنية بنفس نسبة الدفعة المقدمة.
- د. المبلغ المتبقي من ثمن الوحدة السكنية، يوزع على فترة 40 شهراً تبدأ من نهاية شهر التالي لشهر استلام الوحدة.

ثانياً. إجراءات المحاسبة عن إيرادات شركة (North Gate) لعام 2023 و2024: تعتمد شركة North Gate أساس التحصيل النقدي في الاعتراف بإيرادات بيع الوحدات السكنية، إذ تسجل الدفعات المقدمة والأقساط بحسب مراحل التنفيذ والاستحقاق، لتحصيل الدفعات والأقساط من الزبون أعلنت الشركة عن بدء بيع الوحدات السكنية (الشقق وفلل) في سنة (2023). وقد تمكنت من بيع 392 وحدة سكنية في شباط 2023 وتم تسليمها إلى الزبائن في شهر تشرين الأول 2024. ويوضح الجدول الآتي: تفاصيل الوحدات السكنية المباعة والمسلمة خلال الفتر أعلاه.

جدول (1): تفاصيل أسعار وأقساط الوحدات المباعة والمسلمة في عامي 2023 و2024

نظام البيع بالتقسيط		نظام البيع النقدي		الوحدة السكنية
شقة 175 م	شقة 175 م	شقة 175 م	شقة 175 م	
360,000,000	105,000,000	330,000,000	97,500,000	ثمن بيع الوحدة
90,000,000	30,000,000	100,000,000	30,000,000	قسط الدفعة المقدمة
3,000,000	750,000	6,500,000	1,875,000	مبلغ القسط
20	20	20	20	عدد الأقساط
60,000,000	15,000,000	130,000,000	37,500,000	اجمالي مبلغ الأقساط
90,000,000	30,000,000	100,000,000	30,000,000	قسط استلام الوحدة السكنية
240,000,000	75,000,000	330,000,000	97,500,000	اجمالي المبلغ المستلمة عن تسليم الوحدة
120,000,000	30,000,000	0	0	المبلغ المتبقي
105	250	15	22	عدد الوحدات المباعة
شباط 2023	شباط 2023	شباط 2023	شباط 2023	تاريخ توقيع العقد
تشرين الأول 2024	تشرين الأول 2024	تشرين الأول 2024	تشرين الأول 2024	تاريخ التسليم
37,800,000,000	26,250,000,000	4,950,000,000	2,145,000,000	اجمالي ثمن الوحدات المباعة
9,450,000,000	7,500,000,000	1,500,000,000	660,000,000	اجمالي مبالغ الدفعة الأولى (مستلمة في عام 2023)
3,465,000,000	2,062,500,000	1,072,500,000	453,750,000	مبلغ الأقساط المستلمة في عام 2023 (11 قسط شهري)
2,835,000,000	1,687,500,000	877,500,000	371,250,000	مبلغ الأقساط المستلمة في عام 2024 (9 أقساط شهرية)
9,450,000,000	7,500,000,000	1,500,000,000	660,000,000	اجمالي مبالغ الدفعة الثانية عند التسليم (مستلمة سنة 2024)
12,600,000,000	7,500,000,000	-	-	مبلغ الأقساط المتبقية بعد التسليم

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على سجلات الشركة.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إيرادات الشركة عن بيع الوحدات السكنية موزعة بين عامي 2023 و2024 فضلاً عن وجود فرق بين سعر البيع بالنظام النقدي عن سعر البيع بنظام البيع بالتقسيط وهذا الفرق يعد فوائد ضمنية في حالة البيع بالتقسيط عن الأقساط التي سيتم تحصيلها بعد تسليم الوحدات السكنية.

وفقاً للنظام المحاسبي الموحد فإن إيرادات الشركة من بيع الوحدات السكنية لعام 2023 و عام 2024 تكون كما يأتي:

ايرادات بيع الوحدات السكنية لعام 2023 = مبالغ الدفعات النقدية الاولى المستلمة + مبالغ

الاقساط المستلمة في عام 2023

7,053,750,000 19,110,000,000 دينار 26,163,750,000

ايرادات بيع الوحدات السكنية لعام 2024 = مبالغ الدفعات النقدية عن استلام الوحدات

المستلمة + مبالغ الأقساط المستلمة في عام 2024

6,776,250,000 19,110,000,000 دينار 25,886,250,000

نم أضاف مبلغ الأقساط المستلمة في الشهرين الآخرين من عام 2024 إلى ايرادات أقساط
الوحدات المباعة بالتقسيط

يتم انشاء الوحدات السكنية من خلال احالة الأعمال إلى شركات مقاولات متخصصة في
الأعمال الانشائية لذلك يعد حساب مقاولات وخدمات عنصر المصروفات الأهم في حسابات الشركة
إذ تسجل فيه تكاليف انشاء الوحدات السكنية ومرافق المشروع الأخرى. ويوضح الجدولين الآتيين
كشف العمليات الجارية وفق النظام محاسبي الموحد لشركة (North Gate) للتجارات العامة
/المحدودة للسنة المالية 2023 وسنة 2024.

جدول (2): كشف العمليات الجارية وفق النظام محاسبي الموحد لشركة (North Gate) للتجارات
العامة /المحدودة للسنة المالية (2023)

رقم الكشف	رقم الدليل	اسم الحساب	المبالغ
		الايرادات الجارية	
17	41-45	ايراد نشاط جاري	26,163,750,000
		المصاريف الجارية	
13	31	الرواتب و الاجور	113,000,000
14	32	المستلزمات سلعية	1,400,000
15	33	المستلزمات خدمية	1,800,000
16	34	مقاولات و الخدمات	30,569,000,000
		الاندثارات	6,502,162
16	374	الضرائب و الرسوم	0
		مجموع المصاريف الجارية	30,691,702,162
		عجز عمليات الجارية	(4,527,952,162)

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الشركة (North Gate)

ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركة قد حققت خسارة من العمليات الجارية مقداره
(4,527,952,162) دينار.

ويرى الباحثان أن سبب الخسارة يعود لاعتماد الشركة أساس التحصيل النقدي في الاعتراف
بالإيراد وهذا حسب رأي الباحثان يعد تطبيق خاطئ للمعالجات المحاسبية وفق للنظام المحاسبي
الموحد الذي يعتمد أساس الاستحقاق.

جدول (2): كشف العمليات الجارية وفق النظام محاسبي الموحد لشركة (North Gate) للسنة المالية (2024)

رقم الكشف	رقم الدليل	اسم الحساب	المبالغ
		الإيرادات الجارية	
17	41-45	إيراد نشاط جاري	25,886,250,000
		إيراد النشاط الخدمي	40,000,000
		إجمالي الإيرادات	25,926,250,000
		المصاريف الجارية	
13	31	الرواتب و الأجور	113,000,000
14	32	المستلزمات سلعية	1,720,000
15	33	المستلزمات خدمية	13,090,200
16	34	مقاولات والخدمات	25,011,000,000
		الاندثارات	6,502,162
		مجموع المصاريف الجارية	25,145,312,362
		فائض عمليات الجارية	780,937,638

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على البيانات الشركة (North Gate) ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الشركة قد حققت ربح من العمليات الجارية مقداره (780,937,638) دينار وهذا المبلغ لا يمثل صافي الربح الحقيقي وفقا لأساس الاستحقاق لكون الشركة لم تعترف بإيرادات المتحققة وغير المحصلة كما نلاحظ وجود إيرادات للنشاط الخدمي خاصة بإيجار الاكشاك وتزويد بالطاقة الكهربائية التي من مولدات الشركة فضلا عن أجور خدمات التنظيف لم تكن موجودة في عام 2023 لكون السكن في المجمع بدا في عام 2024. ثانياً. المحاسبة عن إيرادات عينة البحث وفق المعيار (IFRS15) الإيراد من العقود مع العملاء: حسب نظام المبيعات لمعتمد في الشركة عينة البحث يمكن تقسيم إيرادات الشركة على جزئين وفقا لمعيار (IFRS15)

1. إيراد خاصة بعقود الانشاء وتتمثل بالإيرادات المتحققة خلال فترة انشاء الوحدات السكنية من تاريخ توقيع العقد إلى تاريخ تسليم الوحدة السكنية للزبون.
 2. إيرادات ناشئة عن عمليات البيع بالتقسيط وتتمثل بالإيرادات المتحققة من تاريخ تسليم الوحدة السكنية إلى تاريخ تسديد اخر قسط من أقساط الوحدة السكنية المترتبة بذمة الزبون.
- وبناء على ما سبق وفقا لمتطلبات معيار (IFRS15) يتم تقسيم ثمن بيع الوحدة السكنية وفق نظام التقسيط على جزئين: الأول: إيرادات بيع الوحدات السكنية. والثاني: فوائد الأقساط المترتبة بذمة الزبائن وتحسب بنسبة سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية لإجمالي الأقساط المستلمة تساوي المبلغ المترتب بذمة الزبون + الدفعات المقدمة والأقساط أثناء فترة التنفيذ ودفعة استلام الوحدة السكنية مساوي لقيمة بيعها نقداً.
- ولغرض احتساب إيرادات الفوائد قامت الباحثان بتصميم نظام لحساب إيرادات البيع بالأقساط بالاعتماد على برنامج Microsoft Excel اكسل وباستخدام الخطوات الآتية:

1. حساب إيرادات البيع بالتقسيط وتتمثل بمقدار المبلغ الذي سيتم تقسيطه من ثمن الوحدة السكنية باستخدام المعادلة الآتية:
 إيرادات البيع بالتقسيط = سعر بيع الوحدة بالتقسيط - المبالغ المستلمة من الزبون لغاية تسليم الوحدة
 المبالغ المستلمة من الزبون لغاية تسليم الوحدة = الدفعة المقدمة + إجمالي مبلغ الأقساط المسددة خلال
 فترة التنفيذ- الدفعة المسددة من قبل الزبون في تاريخ استلامه للوحدة.
 2. حساب القيمة الحالية للأقساط المسددة من خلال المعادلة الآتية:
 القيمة الحالية لجمالي الأقساط = المبلغ الذي سيتم تقسيطه - (ثمن البيع بالتقسيط - ثمن البيع النقدي)
 3. حساب معدل الفائدة الضمني للأقساط باستخدام دالة Rate (وهي إحدى دول برنامج Microsoft Excel تقوم بحساب معدل الخصم لصافي للقيمة الحالية لعدد من الدفعات الدورية المتساوية المنتظمة) ولكل فئة من فئات الوحدات السكنية (أن السبب الأساسي لاعتماد دالة Rate في احتساب الفائدة الضمنية يعود لعدم وضوح آلية تحديد أسعار الوحدات السكنية في حالة البيع بالتقسيط كما إن الشركة لم تحدد أو تفصح عن السعر الفائدة الضمني المعتمد لتحديد سعر الوحدة ومبلغ الأقساط الشهرية)
 4. حساب الفوائد الضمنية السنوية باستخدام دالة IPMT (وهي إحدى دول برنامج Microsoft Excel تقوم بحساب إجمالي الفوائد الضمنية لعدد من الدفعات الدورية)
 5. حساب القيمة الحالية للقسط الشهري = مبلغ القسط الشهري - الفائدة الضمنية الشهرية.
- ويوضح الجدول أدناه طريقة تطبيق النقاط أعلاه في حساب إيرادات الشركة لعام 2024
- جدول (4): الفصل بين الفائدة الضمنية ومبلغ القسط

فئة 400 م	شقة 175 م	نوع الوحدة السكنية
360,000,000	105,000,000	سعر البيع بالتقسيط
330,000,000	97,500,000	سعر البيع النقدي
30,000,000	7,500,000	إجمالي الفوائد الضمنية
120,000,000	30,000,000	المبلغ المتبقي من ثمن الوحدة بعد تسليمها
90,000,000	22,500,000	- القيمة الحالية لإيراد البيع بالتقسيط
40	40	عدد الأقساط المتبقية
3,000,000	750,000	القسط الشهري
0	1	معدل الفائدة الضمنية الشهري (RATE)
1,336,158	334,040	الفوائد الضمنية لقسط شهر تشرين الثاني 2024
1,311,457	327,864	الفوائد الضمنية لقسط شهر كانون الثاني 2024
105	250	عدد الوحدات المباعة بالتقسيط
277,999,568	165,475,933	الفوائد الضمنية المتحققة لغاية 2024/12/31
630,000,000	375,000,000	إجمالي الأقساط المستحقة لغاية 2024/12/31
352,000,432	209,524,067	صافي الأقساط المسدد

المصدر: اعداد الباحثان بالاعتماد على دوال اكسل.

2. المعالجة المحاسبية: تكون المعالجات المحاسبية وفقا للمعيار IFRS15 كما يأتي:

أ. نظرا لكون خطة انشاء المشروع مكتملة وان الوحدات السكنية يتم انشائها تباعا ووفقا لأسس معالجة مشاريع التطوير العقاري فينبغي عد الوحدات السكنية التي بدأت الشركة بأنشائها في مراحلها الأولى والتي لم يتم بيعها على أنها مخزون انتاج غير تام ويفضل استخدام حساب مخزون وحدات سكنية تحت الانشاء في نهاية السنة المالية إذ يتم قفل جميع التكاليف الخاصة بأنشاء هذه الوحدات في حساب مخزون وحدات سكنية قيد الانشاء بجعل مدينا وجعل المصروفات الخاصة بتكاليف انشاء الوحدات دائنا.

ب. نظرا لكون الشركة تعتمد اسلوب البيع على الخريطة فعند التعاقد لبيع احدى الوحدات السكنية يتم تحديد نسبة انجازها مع نسبة الدفعة المقدمة إلى اجمالي ثمن الوحدة السكنية والتي تكون في الغالب 30% وفي هذا التاريخ يتم تسجيل قيدان: الأول خاص باستلام الدفعة الأولى وهناك ثلاث حالات حسب نسبة انجاز الوحدة المباعة وكما يأتي:

❖ نسبة الانجاز = 30% في هذه الحالة يكون الطرف المدين حساب النقدية والطرف الدائن حساب ايرادات بيع وحدات سكنية.

❖ نسبة الانجاز > 30% في هذه الحالة يكون الطرف المدين حساب النقدية والطرف الدائن حساب ايرادات بيع وحدات سكنية بقيمة نسبة انجاز الوحدة السكنية وحساب دائن الدفعات المقدمة بقيمة الجزء المتبقي.

❖ نسبة الانجاز < 30% في هذه الحالة يكون الطرف المدين حساب النقدية وحساب المدينون بمبلغ الفرق بين قيمة نسبة انجاز الوحدة السكنية والدفعة المقدمة والطرف الدائن حساب ايرادات بيع وحدات سكنية بقيمة نسبة انجاز الوحدة السكنية.

أما القيد الثاني فيكون تخفيض لحساب مخزون وحدات سكنية تحت الانشاء بجعله دائنا بكلفة انشاء الوحدة السكنية في 12/31 من السنة المالية السابقة ويكون الطرف المدين حساب تكلفة الوحدات السكنية المباعة كما يتم قفل جميع التكاليف الخاصة بالوحدات السكنية التي في طور الانشاء وتم بيعها قفي هذا الحساب.

3. يتم الاعتراف بجميع الأقساط المستلمة خلال فترة الانشاء كإيرادات من خلال جعل حساب النقدية مدين وحساب ايرادات بيع وحدات سكنية دائنا.

4. عند اكتمال الوحدة السكنية وتسليمها للزبون يتم الفصل بين المبالغ الآتية:

❖ يتم تحديد الفرق بين سعر بيع الوحدة واجمالي المبلغ المستلمة من الزبون ويسجل الفرق في حساب مدينو البيع بالتقسيط. ويتكون الطرف المدين للقيد المسجل في هذا التاريخ من حسابين هما حساب النقدية بقيمة الدفعة المستلمة عن تسليم الوحدة للزبون وحساب مدينو البيع بالتقسيط بمبلغ الفرق بين سعر بيع الوحدة واجمالي المبلغ المستلمة من الزبون لغاية تسليم الوحدة السكنية.

❖ يتم فصل سعر بيع الوحدة الفرق بين الفوائد الضمنية للمبلغ الذي سيتم تقسيطه من ثمن الوحدة السكنية وبذلك يتكون الطرف الدائن للقيد أعلاه من حسابين هما ايرادات بيع وحدات سكنية بالفرق بين الايرادات بيع الوحدة التي تم الاعتراف بها في القيود السابقة وثنم بيع الوحدة نقداً، وحساب فوائد دائنة مؤجلة بالفرق بأجمالي الفوائد الضمنية الخاصة بأقساط الوحدة السكنية المباعة.

ج. عند تسديد الزبون للقسط الشهري يسجل قيدان الأول يكون طرفه المدين النقدية بمقدار مبلغ القسط ويكون طرف الدائن مدينون البيع بالتقسيط بالمبلغ نفسه، أما الثاني فهو خاص بالاعتراف بإيرادات

الفوائد الضمنية إذ يكون طرفه المدين فوائد دائنة مؤجلة بمقدار الفوائد الضمنية الشهرية والطرف الدائن حساب فوائد البيع بالتقسيط.

وعند تطبيق الباحثان للنقاط أعلاه على مبيعات الشركة عينة الدراسة لعامي 2023 و 2024 كانت نتائج كما يأتي: الإيرادات الاجمالية عن بيع الوحدات السكنية = إيرادات بيع الوحدات السكنية بالنظام النقدي

$$66,120,000,000 = (120 \times 330,000,000) + (272 \times 97,500,000)$$

إيرادات بيع الوحدات السكنية لعام 2023 = الإيرادات الاجمالية عن بيع الوحدات السكنية × نسبة الانجاز

يتم اعتماد نسبة الانجاز على أساس فترة انشاء الوحدات البالغة 20 شهر وبذلك تكون نسبة الانجاز كما يأتي:

$$\text{نسبة 2023} = 100\% \times 20 \div 11 = 55\%$$

$$\text{نسبة 2024} = 100\% \times 20 \div 9 = 45\%$$

وبذلك تكون إيرادات بيع الوحدات السكنية لعام كما يأتي:

$$\text{نسبة 2023} = 55\% \times 66,120,000,000 = 36,366,000,000 \text{ دينار}$$

$$\text{نسبة 2024} = 45\% \times 66,120,000,000 = 29,754,000,000 \text{ دينار}$$

وبناء على ما سبق يمكن اعداد قائمة الدخل للشركة عينة البحث وفقا متطلبات المعيار (IFRS15) كما في الجدول الآتي:

جدول (5): قائمة الدخل للشركة عينة البحث وفقا متطلبات المعيار (IFRS15)

2024	2023	اسم الحساب
29,754,000,000	36,366,000,000	إيراد مبيعات الوحدات السكنية
40,000,000		إيراد الخدمات الأخرى
443,475,501		إيراد الفوائد
30,237,475,501	36,366,000,000	اجمالي الإيرادات
25,011,000,000	30,569,000,000	كلفة البضاعة المباعة
5,226,475,501	5,797,000,000	مجمّل الربح
		المصاريف الادارية و التسويقية
113,000,000	113,000,000	الرواتب و الاجور
1,720,000	1,400,000	المستلزمات سلعية
13,090,200	1,800,000	المستلزمات خدمية
6,502,162	6,502,162	الاندثار و الاطفاءات
134,312,362	122,702,162	مجموع المصاريف الادارية و التسويقية
5,092,163,139	5,674,297,838	صافي الربح قبل الضريبة

المصدر اعداد الباحثان.

من الملاحظ وجود اختلاف كبيرة بنتيجة الاعمال عند تطبيق معيار IFRS15 ويعود ذلك إلى الأسباب الآتية:

1. اختلاف أساس القياس إذا يعتمد النظام المحاسبي للشركة عينة البحث أساس التحصيل النقدي للاعتراف بالإيراد فيما يعتمد معيار IFRS15 أساس الاستحقاق.
2. عدم اعتراف النظام المحاسبي للشركة عينة البحث بإيرادات الفوائد الضمنية للأقساط فيما يعده معيار IFRS15 هذه الفوائد من ضمن الإيرادات.
3. اختلاف في تحديد نسبة الإنجاز لتحديد الإيرادات السنوية بين النظام المحاسبي للشركة عينة الدراسة ومعيار IFRS15.

بناءً على ما تقدم يتم قبول فرضية البحث الرئيسة التي تنص على: يوجد اختلاف جوهري في توقيت وأساس قياس الإيرادات الناتجة عن عمليات البيع بالتقسيط في شركات التطوير العقاري عند تطبيق معيار IFRS 15 مقارنة بالنظام المحاسبي الموحد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

1. تتميز عمليات البيع بالتقسيط في شركات التطوير العقاري عن عملية البيع بالتقسيط الأخرى بسبب امتداد الأقساط لعدد من السنوات مما قد يزيد من مخاطر هذا النشاط
2. يعد استخدام الأساس المناسب للاعتراف بإيرادات عمليات البيع بالتقسيط المشكلة الرئيسة التي تسبب اختلاف نتائج قياس الإيرادات والاعتراف بها والذي بدوره ينعكس على الأداء المالي.
3. على الرغم من شمولية معيار IFRS15 للاعتراف بالأنواع المختلفة للإيرادات لكنه لا يتضمن معالجة محددة وفريدة لإيرادات عمليات البيع بالتقسيط بشكل عام وفي شركات التطوير العقاري بشكل خاص على الرغم من الانتشار الكبير لهذه العمليات في جميع دول العالم.
4. يؤدي تطبيق معيار IFRS 15 إلى تغيير في الأسس المحاسبية المتعلقة بالإيراد، وهو ما قد يحدث تأثيراً واضحاً في نتائج الأعمال والتحليل المالي بالمقارنة مع النظام المحاسبي الموحد.
5. هناك اختلاف جوهري بين أسس قياس الإيرادات عمليات البيع بالتقسيط وفقاً في لنظام المحاسبي الموحد المعتمد في شركة التطوير العقاري عينة البحث وبين أسس قياسها وفقاً ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء. والذي بدوره يؤدي إلى اختلاف نتائج الأداء عند التحول إلى تطبيق ومعيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15).
6. أثر تطبيق معيار ومعيار الإبلاغ المالي الدولي ((IFRS 15 بشكل إيجابي على نتيجة الأداء المالي للشركة عينة البحث إذ أدى إلى زيادة الأرباح هذه الشركة.

ثانياً. التوصيات:

1. توجيه الشركات العراقية بشكل عام والشركات العاملة في إقليم كردستان بشكل إلى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية بلاد من النظام المحاسبي الموحد تماشياً مع التوجه العالمي لاعتماد هذه المعايير. أو على الأقل تطبيق النظام المحاسبي الموحد بنسخته الجديدة الصادرة عام 2024 والتي أعدت بشكل يتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.
2. ضرورة تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15) الإيراد من العقود مع العملاء في شركات التطوير العقاري، لضمان الاعتراف بالإيراد عند تحقق الأداء الفعلي، خاصة في العقود التي تشمل البيع بالتقسيط أو بيع العقار نقداً.

3. الالتزام بالخطوات الخمس لتطبيق المعيار (IFRS15) مهم جداً لشركات العقار، بدءاً من تحديد العقد، وتحديد الالتزامات، واحتساب السعر، وتوزيعه على الالتزامات، ثم الاعتراف بالإيراد عند تسليم الوحدة أو تحقق الأداء، مما يعكس صورة مالية دقيقة.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. العادلي، عبدالله سلام مجيد، 2024، متطلبات الاعتراف بالإيراد وفقاً لمعيار الإبلاغ المالي الدولي 15 و انعكاسه على الدخل المحاسبي في ظل جودة الإبلاغ المالي، بحث مقارنة في شركة خليج المستقبل للتجارة العامة و الوكالات التجارية، أطروحة دكتوراه، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة كربلاء.
2. سليفانه بي، سكفان ابراهيم مصطو، 2021، تبني معيار التقرير المالي الدولي (IFRS15) الايراد من العقود مع العملاء وانعكاساته على مؤشرات الأداء المالي، دراسة تطبيقية مقارنة لدى شركة جارستين التضامنية ذات المسؤولية المحدودة في محافظة دهوك، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة دهوك.
3. العقراوي، فراس أكرم محمد، 2023، الإبلاغ المالي عن ايراد العقود مع العملاء وفق معيار (IFRS15) لتحسين جودة المعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية لشركة ريبان التجارية في محافظة دهوك، إقليم كردستان العراق لسنة 2020، رسالة ماجستير، كلية التقنية الادارية دهوك.
4. أبراهيم، بيان صالح، 2014، الاعتراف بالإيرادات في نشاط البيع بالتقسيط في ظل المعايير المحاسبية الدولية وانعكاسه على نتيجة نشاط، بحث تطبيقي في شركة الاسكان للاستثمارات وتطوير العقاري، بحث لنيل شهادة محاسبة القانونية العربي.
5. نجم، بصيرة مجيد، 2022، جودة محاسبة الايرادات في ظل معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15) دراسة ميدانية في عينة من الشركات الصناعية العاملة في محافظة السليمانية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصاد، كلية الادارة والاقتصاد، مجلد 18 عدد 57.
6. مسعودي، أحمد اسعد، 2024، عقد الاجازة المنتهية بالتملك في الشريعة الاسلامية، مجلة البحوث الأكاديمية، كلية القانونة -جامعة طرابلس، مجلد 28، عدد 1.
7. انور، محمد حسين أحمد، منصور حامد محمود، مراد السيد حسن، 2022، دراسة تحليلية للأثار المتوقعة من تطبيق معيار الايراد من العقود مع العملاء (IFRS 15) على جودة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مجلد 32 عدد 3.
8. عبدالوهاب، علاء الدين، 2020، الاعتراف بالإيرادات وفق معيار الإبلاغ المالي الدولي (IFRS 15) وعلاقته بالقيمة السوقية للسهم _ دراسة ميدانية لعينة من شركات الكويتية، مجلة الادارة والاقتصاد /جامعة مستنصرية مجلد 11 عدد 125.
9. ابراهيم، علاء الدين توفيق، 2020، أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الامتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (15) للافصاح عن معلومات الايرادات وانعكاسها على قدرة
10. التقييمية للقوائم المالية، دراسة تطبيقية، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، مجلد 7، عدد 1.
11. الدهان، هبة، 2023، أثر الاعتراف بالإيراد وفق معيار التقارير المالية الدولي (IFRS 15) ممارسات ادارة الارباح، دراسة ميدانية، مجلة جامعة البعث، مجلد 45 عدد 3.

12. سليمان، ريزان الياس، (2023)، تحقيق الإيراد من العقود البيع بالتقسيط في ظل تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS15 ودوره في تقييم الأداء، بحث مقدم الى المعهد العالي للمحاسبين القانونيين _كوردستان، الحصول على شهادة المحاسب القانوني.
 13. الحنيفاء، هيثم، 2021، النظام القانوني للبيع بالتقسيط في القانون المدني الأردني، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات، العدد 88.
 14. حميدي، زينب عباس، 2020، دور المعيار الدولي (IFRS 15) في الحد من ممارسات إدارة الأرباح -دراسة تطبيقية في عينة من شركات المقاولات المحدودة، مجلة الجامعة العراقية، مجلد 1 عدد 48.
 15. هاشم، هبة جمال، 2018، تقييم وتحليل معيار المحاسبة الدولي للتقارير المالية (IFRS15) الإيراد من العقود مع العملاء وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية، جامعة قناس، كلية التجارة، بحوث منشورة.
 16. الصاوي، عفت أبو بكر، 2015، دراسة واختبار أثر تطبيق معيار الإبلاغ المالي (15) الإيرادات من العقود مع الزبائن على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبة من منظور المعنيين بأعداد واستعمال القوائم المالية، مجلة كلية تجارة، جامعة طنطا، عدد 2.
 17. الاحمد، يوسف عبدالله، 2016، إمكانية تطبيق المعيار الدولي لأعداد التقارير المالية IFRS15 في الشركات -دراسة حالة، مجلة بحوث جامعة حلب، سلسلة علوم الاقتصادية، عدد 24.
 18. حنان، رضوان حلوه، جبرائيل جوزيف كحالة، 2009، المحاسبة المالية الخاصة، دار ثقافة، عمان، الأردن.
 19. الحضري، عمر يوسف عمر، 2019، معايير المحاسبة الدولية IFRS 2020 ملخص شامل للمعايير باللغة العربية.
 20. عينا، عبدالسلام محم مهيدي، 2021، دراسات محاسبية خاصة، دار الكتب صنعاء رقم 143.
 21. حميدات، جمعة فلاح، 2019، خبير المعايير الدولية لأعداد التقارير المالية (IFRS Expert)، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
 22. ابو نصار، محمد ابو نصار، 2020، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي، نشر بدعم جامعة الاردنية.
 23. سمية، امين علي، محمد عبدالعظيم حسن، حميدي أحمد، 2022، محاسبة متوسطة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، جزء الأول.
 24. العوام، ذو الفقار علي، 2011، محاسبة التكاليف المتقدمة، دار الميسر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، طبعة الأولى.
- ثانياً. المصادر الأجنبية:**

1. IFRS 15, IFRS in practice (2020-2021) IFRS 15 revenue from contracts with customers, BDU.
2. International Accounting Standards Board, 2014a, 'IFRS 15 revenue from contracts with customers', in IASB (ed.), International Financial Reporting Standards: A guide through IFRS official pronouncements, issued at 01 July 2014 with extensive cross-references and other annotations, Part A1, The IFRS Foundation, London, pp. A683–A743.

3. FASB, financial accounting standards update, 2014, No: 09-2014, Revenue from contracts with Customers (topic 606).
4. EY, Applying IFRS A closer look at IFRS 15, the revenue recognition standard IFRS 15 Revenue from Contracts with Customers. (Updated September 2019).
5. Khamis, Amr.M, perception of prepares and Auditors on New Revenue Recognition Standard (ifrs 15): Evidence from Egypt, 2016, Jurnal Dinamika Akuntansi dan Bisnis (JDAB) journal of accounting and business dynamis.
6. Deltacpe LLC. (2014). IFRS: A guide to international financial reporting standards.
7. CFI Team. (2023). IFRS 15 – Revenue from Contracts with Customers. Corporate Finance Institute. Retrieved from <https://corporatefinanceinstitute.com>.
8. Abdolkarim, A., Ali, S., & Rahman, M. (2019). The impact of IFRS 15 adoption on revenue recognition Evidence from listed companies. Journal of Accounting and Financial Reporting, Vol. 8(2), pp. 45–62
9. Mihaela Alexandra Tudor & Denise Burrill Simion, (2020), Culture, structure, and rational interests in interdenominational networking: a case study of Romanian Orthodox Seminarians, Journal of Beliefs and Values.
10. Al-Shatnawi, H. (2017). The Possibility of the Jordanian Industrial Corporations to Apply IFRS No. 15. Asian Journal of Finance & Accounting, 9(1), 375–395.
11. Munter, P. (2016). The new revenue recognition standard: Implications for healthcare companies. Management Accounting Quarterly, Winter, 30–39